SEMC
STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

YEF
المنتدى الإقتصادي اليمني

المستجدات الاقتصادية

الصادرة عن وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية في مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

سبتمبر 2025

economicmedia
economicmedia.net

المحتويات

مقدمـــة 3

أبـــرز الأخبـــار والمؤشـــرات 4

1 - إجـراءات البنـك المركـزي في عدن وتطـورات الوضـع النقـدي..... 5-4

2 -إجـراءات الحكومـة اليمنيـة في عدن والسـلطات المحليـة في المحافظات 7-6

3 -أبـــرز الأخبـــار المتعلقـــة بالقطـــاع الخـــاص اليمنـــي 9-8

4- الأخبـــار ذات الطابـــع الإنســـاني والتنمـــوي 10

5 - تطـــورات اقتصاديـــة ذات بعـــد إقليمـــي ودولـــي 11

تحليل المشـهد الاقتصادي خلال شـهر سـبتمبر..... 13-12

أسـعار الصـرف 14

استشـــراف المرحلـــة المقبلـــة 15

مقدمة

تصدر هذه النشرة الاقتصادية الشهرية عن **مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي**، بهدف تسليط الضوء على أبرز التطورات الاقتصادية في اليمن، وتحليل العوامل السياسية والإدارية المؤثرة في مسار الاقتصاد الوطني وانعكاساتها على حياة المواطنين.
وتغطي النشرة بانتظام أهم الأخبار والمؤشرات المالية والنقدية، مثل تحركات أسعار الصرف، إلى جانب القرارات المصرفية والحكومية ذات الصلة بالشأن الاقتصادي.

بالإضافة إلى تغطية أهم مستجدات القطاع الخاص والانتهاكات التي يتعرض لها في اليمن. كما تقدم تحليلات مهنية ومعمّقة تساعد على فهم الاتجاهات الاقتصادية وربطها بسياقاتها المختلفة، بما يجعلها مرجعًا موثوقًا للباحثين وصنّاع القرار وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي.

المعلومات والبيانات الواردة في هذا الإصدار هي نتاج عملية الرصد والتوثيق التي ينفذها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بشكل دوري، وتهدف إلى توفير صورة دقيقة وموضوعية عن المستجدات الاقتصادية في اليمن.

1-30 سبتمبر 2025

أولاً: إجراءات البنك المركزي في عدن وتطورات الوضع النقدي :

شهد شهر سبتمبر العديد من الخطوات والإجراءات التي قام بها البنك المركزي في عدن

البنك المركزي اليمني في عدن ينفي وجود أزمة في السيولة، ويوضح بأن تأخر صرف المرتبات للموظفين في مؤسسات الدولة يعود إلى عدم قيام المراكز الإيرادية بتوريد إيراداتها للبنك.

محافظ البنك المركزي يصرح بأن البنك عمل على إدخال المقسم الوطني للبطاقات البنكية وربط 15 بنكًا وطنيًا، إضافة إلى إصدار تراخيص 8 محافظ إلكترونية.

اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات، تقول إنها بتّت في 1834 طلب استيراد بقيمة إجمالية تتجاوز 470 مليون دولار، في إطار الآلية المعتمدة لتمويل السلع الأساسية عبر البنوك وشركات الصرافة. كما أقرت اللجنة عدداً من المعالجات الفنية، والإدارية، والتمويلية، واللوجستية.

ثمّن البنك المركزي الدعم السعودي المالي للحكومة الذي أعلنته السعودية والمقدر بـ 367 مليون دولار ويقول إنه سيسهم بشكل مباشر في تخفيف معاناة الشعب اليمني وتأمين المرتبات والخدمات الأساسية، إلى جانب مساعدة الحكومة على تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية القائمة بما يعالج الاختلالات ويحقق الاستدامة المالية. كما أكد أن الأولوية الحالية هي الحفاظ على الاستقرار في أسواق الصرف لتفادي أي اضطرابات في القطاعات الأخرى، وضمان انعكاس هذا الاستقرار على أسعار السلع والخدمات.

النائب العام في عدن يوجه رؤساء النيابات بعدم اتخاذ أي إجراءات ضد شركات ومحال الصرافة في عدن، مؤكداً أن تنظيم سوق الصرف من اختصاص البنك المركزي.

مجلس إدارة البنك المركزي يناقش التطورات في الأوضاع المالية والنقدية والاقتصادية خلال الفترة المنصرمة، وخطط وبرامج الإدارة التنفيذية للتعامل مع شحة السيولة من العملة الوطنية في السوق المحلية. وأقر البنك العديد من الإجراءات التي تسهم بمعالجة الوضع دون الإخلال بالسياسات الصارمة التي أقرها المجلس للتعامل مع عوامل زيادة العرض النقدي غير المنضبط حفاظًا على الاستقرار وإعادة الدورة النقدية إلى الجهاز المصرفي.

استمرار الاجتماعات الدورية للجنة تنظيم وتمويل الواردات ولقاء يجمع مدراء البنوك والفريق الفني والتنفيذي للجنة تمويل وتنظيم الاستيراد، لمناقشة آليات عمل لجنة تمويل الاستيراد، والوضع النقدي المتمثل في شحة السيولة بالعملة الوطنية.

البنك المركزي اليمني يصدر توجيهات لشركات الصرافة بتجميد حسابات منظمات المجتمع المدني لديها وإيقاف فتح أي حسابات جديدة، ويعلن عن مزاد أذون خزانة مدته سنة، وبمبلغ 500 مليون ريال، بالإضافة إلى الإعلان عن سندات حكومية طويلة الأجل لثلاث سنوات بقيمة 10 مليار ريال.

في رده على الحملات التحريضية ضده، البنك المركزي يعرب عن أسفه لما يتعرض له من حملات تحريضيه مشبوهة لا تستهدفه فقط كمؤسسة سيادية، بل تستهدف ما تحقق من استقرار واعد في وضع العملة الوطنية ومنظومة الإصلاحات التي ماتزال في بدايتها وكذلك حملات التشويه التي تطال القطاع المالي والمصرفي من قبل بعض المحسوبين على الأجهزة الرسمية وسط صمت تام من قبل السلطات المعنية.

ثانياً: إجراءات الحكومة اليمنية في عدن والسلطات المحلية في المحافظات

المملكة العربية السعودية تعلن عن تقديم دعم اقتصادي لليمن بقيمة 1٫38 مليار ريال سعودي، أي ما يعادل تقريبًا 368 مليون دولار أمريكي، عقب جهود مستمرة من قبل رئيس مجلس القيادة الرئاسي والحكومة للحصول على دعم لتغطية الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الشرعية، وسيتم صرف المبالغ من خلال الصندوق السعودي لتنمية وإعمار اليمن.

رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني في عدن، سالم ثابت العولقي، يقدم استقالته من منصبه إلى رئيس مجلس الوزراء، احتجاجًا على ما وصفه بـ "التدخلات المستمرة في عمل الهيئة وصلاحياتها القانونية، وعرقلة مسار الإصلاحات الجارية»، وكان قد أصدر العديد من القرارات والإجراءات الهادفة إلى تصحيح الاختلالات في الهيئة.

وزارة الصناعة والتجارة تعلن إطلاق منصة «رصد» الالكترونية لتعزيز الرقابة على الأسواق، وتمكين المواطنين من الإبلاغ عن المخالفات التجارية، ضمن جهود الوزارة لتطوير آليات حماية المستهلك وتكريس الشفافية في العمل الرقابي.

وزير الصناعة والتجارة في عدن يعقد، اجتماعاً موسعاً ضم عدداً من رؤساء الغرف التجارية في المحافظات، وإدارة فريق الإصلاحات الاقتصادية عبر الاتصال المرئي، لمناقشة مستجدات الوضع الرقابي في الأسواق، وسبل تعزيز الشراكة بين الوزارة والقطاع الخاص، ومعالجة الاختلالات والممارسات غير القانونية التي تؤثر على النشاط التجاري.

الحكومة اليمنية في عدن تستأنف مشاورات المادة الرابعة مع صندوق النقد الدولي، في العاصمة الأردنية عمّان، بعد انقطاع دام أكثر من عشر سنوات نتيجة الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد. كما قال رئيس الوزراء أن حكومته تعمل على تنفيذ خطة التعافي الاقتصادي وتم عرضها على المانحين وأسفر عن ذلك تكوين مجموعة شركاء اليمن، والذين يجري التفاوض معهم لتمويل وتنفيذ عدد من المشاريع الواردة في الخطة من خلال تقديم الدعم الفني والمالي.

مجلس القيادة الرئاسي يجدد دعمه لمسار خطة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة للحكومة وذلك في اجتماع لمعظم أعضاء المجلس لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والخدمية والإنسانية، ومسار الإصلاحات الشاملة، والنجاحات المحققة في تنفيذ خطة التعافي الاقتصادي، وتعزيز موقف العملة الوطنية وانعكاساتها على أسعار السلع والخدمات الأساسية.

رئيس الوزراء سالم بن بريك يقول في حوار مع صحفية الشرق الأوسط السعودية أن تحسّن سعر صرف العملة الوطنية مؤخرًا لم يكن مصادفة، بل جاء نتيجة تكامل السياسات المالية والنقدية التي اعتمدتها الحكومة بالتنسيق مع البنك المركزي. وأضاف أن الحكومة تعمل على استدامة هذا المسار عبر إصلاحات جذرية، مشيرًا إلى أن الحكومة تعتزم تنفيذ حزمة واسعة من الإجراءات.

شركة المسيلة لاستكشاف وإنتاج البترول «بترومسيلة» تعلن استكمال المرحلة الأخيرة من مشروع توسعة شبكة نقل وتصريف الطاقة في مدينة عدن، والذي شمل أعمال الربط.

السلطة المحلية في حضرموت تعلن إطلاق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2025-2029 في حضرموت بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) في اليمن.

نيابة المخالفات والحملة الرقابية المشتركة بمحافظة تعز تغلق عدداً من شركات الأدوية بعد مخالفتها للتسعيرة الرسمية المعتمدة من السلطة المحلية وفرع الهيئة العليا للأدوية في المحافظة، ومحكمة شرق تعز تصدر ستة أحكام قضائية مستعجلة ضد مالكي محطات وقود ثبت تلاعبهم بعيارات عدادات الطرمبات، تضمنت مصادرة المضخات المخالفة، إغلاق المحطات، وتغريم المتهمين أكثر من 77 مليون ريال تورد إلى خزينة الدولة.

السلطة المحلية في تعز تصدر تعميماً للمدارس الخاصة بتخفيض الرسوم الدراسية بنسبة 43٪ وإيقاف تحصيل الرسوم مؤقتاً حتى اعتماد آلية جديدة.

نيابة الصناعة والتجارة في تعز، تقول أنها أتلفت كمية كبيرة من المنتجات الغذائية والصبغات منتهية الصلاحية، والتي جرى ضبطها في وقت سابق من العام الجاري. وأضافت أن عملية الإتلاف شملت 1,500 كيس من منتج «هريش الذرة» المستخدم في إنتاج «بفك الأطفال»، إضافة إلى 700 كرتون من الصبغات غير الصالحة للاستهلاك.

مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة مأرب يقول إنه ضبط 38 مصنع بلك أوتوماتيكي ويدوي مخالف للتسعيرة الصادرة من المكتب، مشيراً إلى فرض غرامات مالية على كل مخالف وأخذ تعهدات خطية بعدم تكرار المخالفة.

ثالثاً: أبرز الأخبار المتعلقة بالقطاع الخاص اليمني

وزارة الاقتصاد والاستثمار التابعة لجماعة الحوثي في صنعاء تصدر قرارًا بحظر استيراد السيارات الواردة من أمريكا مثل (فورد، جيمس، وشفروليه وغيرها). وشمل الحظر أيضا الآليات والمعدات الثقيلة مثل الشيولات والحراثات والمولدات والحفارات والدقاقات وغيرها، وذلك بحجة مقاطعة المنتجات الأمريكية.

جمعية البنوك اليمنية في عدن تحذر في بيان لها من من تبعات الحملات التحريضية ضد القطاع المصرفي والتي تهدف إلى النيل من هذه النجاحات التي حققها البنك المركزي اليمني والجهاز المصرفي عموما.

مستثمر محلي في محافظة إب ومالك مؤسسة سيناكور الاستثمارية «عبدالوهاب العرومي» يشكو في رسالة وجهها إلى محافظ محافظة إب الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، من اعتداءات تعسفية وغير قانونية طالت أحد أملاكه في منطقة «شعبة الجراش» بجبل بعدان مديرية المشنة، والمخصصة لإقامة مشروعه السياحي والاستثماري «منتجع الشرق».

الغرفة التجارية والصناعية بصنعاء تعلن التوقف المؤقت عن التخليص في جميع المنافذ الجمركية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي لمدة ثلاثة أيام، وذلك ابتداءً من 13 سبتمبر وحتى إشعارٍ آخر.

الغرفة التجارية في عدن تعمم على التجار بتوريد المبالغ بالعملة الأجنبية إلى حساباتهم في البنوك اعتباراً من 14 سبتمبر ولمدة أسبوع، بناء على موافقة لجنة تنظيم وتمويل الاستيراد.

شركة كمران للسجائر تغلق فرعها في مدينة الحديدة بسبب الضرائب غير القانونية التي تفرضها جماعة الحوثي على الشركة وتصل إلى حوالي 1/2 مليار ريال يمني شهرياً (طبعة قديمة)، مما تسبب في تجميد الإنتاج وعدم القدرة على تغطية رواتب الموظفين أو شراء المواد الخام، وأدى توقف خطوط الإنتاج كليًا. وبحسب مصادر فإن الإغلاق سيؤدي إلى فقدان نحو 1,200 موظف وظائفهم، إضافة إلى تضرر مئات العاملين في شبكات التوزيع والتسويق وآلاف الباعة الصغار الذين كانوا يعتمدون على منتجات كمران كمورد محلي رئيسي.

الجمعية العمومية في الغرفة التجارية الصناعية بصنعاء الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي تندد باحتجاز البضائع التي شملها القرار المشترك رقم (1) في المنافذ الجمركية مما سيؤدي إلى خسارة رأس المال الوطني، مطالبةً مجلس إدارة الغرفة بالتحرك العاجل لدى الجهات الحكومية لإلغاء القرار المشترك لضمان استمرار الإمدادات للسوق المحلية من السلع والبضائع. وكانت وزارتي الاقتصاد والاستثمار التابعة لجماعة الحوثي قد أصدرت قرار فرضت من خلاله حظر نهائي على استيراد عدد من السلع التي تقول إن الإنتاج المحلي يغطي حاجات السوق منها، وكذلك تقييد استيراد سلع أخرى عبر رفع التعرفة الجمركية أو تحديد الكمية المسموح به.

البنك العربي يعلن عن استئناف نشاطه المصرفي بعد إعادة افتتاح مقره الرئيسي في مدينة عدن، وذلك بعد توقف استمر عدة سنوات نتيجة الاضطرابات الأمنية التي شهدتها البلاد بعد اندلاع الحرب في 2015.

وزارة الاقتصاد والصناعة التابعة لجماعة الحوثي في صنعاء تدعو التجار إلى التخلص من البضائع المشمولة بقرار المقاطعة أو إرجاعها إلى مصدرها نظراً لانتهاء المهلة الممنوحة، حيث ستقوم الوزارة بالتعاون مع الجهات المختصة بتنفيذ حملات ميدانية لمصادرة أي بضائع ابتداءً من 5 أكتوبر 2025، وتنشر قائمة بالبضائع المشمولة بقرار مقاطعة المنتجات الأمريكية.

رابعاً: الأخبار ذات الطابع الإنساني والتنموي

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن يقول في تقرير صادر عنه أن المنظمات الشريكة قدمت مساعدات نقدية وقسائم (CVA) بقيمة 48,57 مليون دولار، استهدفت الفئات الأكثر ضعفاً في اليمن خلال الفترة من يناير إلى يونيو 2025.

برنامج الأغذية العالمي (WFP) يعلن تعليق جميع أنشطته في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، على خلفية احتجاز جماعة الحوثي لمجموعة جديدة من موظفي الأمم المتحدة منذ 31 أغسطس الماضي من بينهم 15 موظف تابعين لبرنامج الغذاء العالمي.

المفوضية الأوروبية تعلن تخصيص مبلغ 40 مليون يورو إضافية (نحو 45 مليون دولار)، كمساعدات إنسانية لمواجهة الأزمة الإنسانية سريعة التفاقم في اليمن والمساعدة في تلافي وقوع مجاعة.

خامساً: تطورات اقتصادية ذات بعد إقليمي ودولي

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، يعلن، إدراج 32 فرداً وكياناً وأربعة سفن في قائمة المشمولين بالعقوبات التي تستهدف جماعة الحوثي والجهات التابعة لها. وحسب بيان وزارة الخزانة « فإن الشبكات المستهدفة بالعقوبات، هي جزء من عمليات الحوثيين العالمية غير المشروعة لجمع الأموال والتهريب وشراء الأسلحة، وتشمل شركات مرتبطة بالحوثيين ومالكيها موجودة في اليمن والصين والإمارات وجزر مارشال.»

وزير الخارجية المصري يقول إن مصر هي أكثر الأطراف المتضررة من الأحداث المسلحة في البحر الأحمر والمستمرة منذ نوفمبر 2023م حيث خسرت أكثر من 9 مليار دولار من عوائد قناة السويس نتيجة اضطراب حركة التجارة الدولية عبر البحر الأحمر.

تحليل المشهد الاقتصادي

سيطرت حالة الجمود على الوضع الاقتصادي خلال شهر سبتمبر لأسباب بعضها سياسي والبعض الآخر متعلق بالخلافات بين مكونات مجلس القيادة الرئاسي، وقرارات البنك المركزي اليمني بتحديد سقف سعر الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي والريال السعودي، حيث استقر سعر الدولار الأمريكي عند مستويات 1600 ريال للدولار الواحد بعد أن كان قد وصل إلى ما يقرب 3 ألف ريال للدولار الواحد، فيما يتراوح سعر الريال السعودي عند 425 ريال يمني.

بالمقابل اشتد الخناق اقتصاديًا بصورة أكبر على جماعة الحوثي جراء العقوبات الأمريكية على الجماعة، بالتزامن مع القصف الإسرائيلي الذي عطل ميناء الحديدة بصورة شبة كاملة، مع استمرار شحة السيولة وحالة الانكماش التي تشهدها مناطق سيطرة الحوثيين واختناقات في وصول السلع والمنتجات.

وفرضت وزارة الخزانة الأمريكية مزيد من العقوبات على أفراد وكيانات وشركات تابعة للجماعة، وداخليًا أعلنت الغرفة التجارية بصنعاء توقف التخليص الجمركي في المنافذ الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي. ناهيك عن تصاعد الخلاف بين مكونات سلطات الحوثيين على خلفية قرارات منع استيراد بعض المنتجات التي تنتج محليًا.
على صعيد السلطة الشرعية المعترف بها دوليًا، انعكست الخلافات بين مكونات مجلس القيادة الرئاسي عقب القرارات الأحادية التي اتخذها نائب رئيس المجلس عيدروس الزبيدي بإجراء تعيينات لنواب وزراء ووكلاء محافظات ورؤساء مؤسسات على الوضع الاقتصادي المضطرب.

وأحدثت تلك القرارات صدمة عنيفة لقيادة السلطة الشرعية، أفقدها توازنها، لاسيما عقب وصول رئيس المجلس د. رشاد العليمي إلى عدن، وهو الأمر الذي أدى إلى استدعاء كافة أعضاء المجلس إلى اجتماعات في الرياض، باعتبارها الراعي للمجلس ومن عملت على تكوينه بالطريقة الحالية قبل ثلاثة أعوام.

وأثرت تلك الخلافات على الوضع الاقتصادي حيث تجمدت عملية الإصلاحات الاقتصادية. وباستثناء نشاط لجنة تنظيم وتمويل الواردات التي شكلها رئيس الحكومة برئاسة محافظ البنك المركزي، تراجع زخم الإصلاحات في الجوانب المالية والنقدية، وعجزت الحكومة عن تسليم المرتبات للشهر الثالث على التوالي. ويظهر العجز بوضوح في الإيرادات المحلية المحصلة من قبل المؤسسات الحكومية حيث لم تتجاوز نسبة الإيرادات 25 بالمئة من إجمالي النفقات المخصصة للمرتبات والتي تتجاوز 90 مليار ريال شهريا في حين لم تصل نسبة التحصيل 25 مليار ريال شهريا وفقا لمصدر في وزارة المالية.

وبدأت الحكومة مشاورات مكثفة مع صندوق النقد الدولي، حيث تحاول استعادة ثقة المانحين لدعم خطة الإصلاحات لكن لم تتضح بعد معالم القبول الدولي لاسيما مع تراجع مستوى التمويلات الخارجية لليمن، وتراجع مستوى الثقة بالسلطة الشرعية اليمنية عقب الخلافات بين مكوناتها وحالة عدم الاستقرار.
وفي حين تعول بعض الأطراف في الرئاسة اليمنية والحكومة على إصلاحات مالية كرفع سعر الدولار الجمركي لتغطية العجز المتنامي في إيرادات الحكومة، ما يزال رئيس الحكومة سالم بن بريك يرفض خطوة من هذا النوع ويعول على الدعم الخارجي سواءً من المملكة العربية السعودية أو الامارات العربية المتحدة لتجاوز أزمة حكومته.

وعقب سلسلة من الجهود الحكومية للتواصل مع المملكة العربية السعودية أعلنت عن دعم يقدر بـ 367 مليون دولار عبر صندوق البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن. الإعلان عن الدعم بهذه الطريقة أعطى رسالة واضحة للحكومة أن الأمر مرتبط بخطوات إصلاحية مطلوبة وهي آلية تختلف عن الدعم المباشر الذي كانت تتلقاه الحكومات السابقة سواء كودائع للبنك المركزي أو منح مباشرة للحكومة لتغطية المرتبات والنفقات التشغيلية. ومن ناحية أخرى لم يتضح بعد حجم الدعم الذي ستتلقاه الحكومة من الامارات العربية المتحدة لاسيما عقب زيارة رئيس الوزراء الأخيرة.

بدا المشهد الاقتصادي في شهر سبتمبر مضطربًا بصورة لافتة، حيث غادر رئيس مجلس القيادة الرئاسي مع عدد من الأعضاء في ظروف غير طبيعية وظهرت حالة من الاستياء من رئيس وأعضاء الحكومة جراء القرارات الصادرة مؤخراً باستثناء المحسوبين على المجلس الانتقالي الجنوبي، وما فجرته من خلافات كانت تحت السطح جعلت الحكومة تبدو في وضع هامشي وغير قادرة على السيطرة الكاملة على المؤسسات.

ناهيك عن أن الحكومة تعجز حتى الآن عن الوصول إلى كافة الإيرادات إذ أن القوى المسيطرة على الأرض ومعظمها مرتبطة بأعضاء مجلس القيادة الرئاسي أقوى من أن تجبرهم الحكومة على توريد كافة الإيرادات للبنك المركزي.

متوسط أسعار صرف العملات

مقابل الريال اليمني

1 - 30 سبتمبر 2025م

العملة	شراء	بيع
عدن		
دولار أمريكي	1618	1632
ريال سعودي	425	428
صنعاء		
دولار أمريكي	534	536
ريال سعودي	139	140

استشراف للمرحلة المقبلة

من المتوقع أن تستمر حدة التباينات بين رئيس الحكومة سالم بن بريك ومحافظ البنك المركزي اليمني على خلفية القرارات الصارمة للبنك بعدم تمويل عجز المرتبات من مصادر تضخمية ومطالبة الحكومة بالقيام بتوريد الإيرادات لتغطية فاتورة المرتبات، وهو الأمر الذي يجعل الحكومة تبدو عاجزة أمام المواطنين.

وبرزت مؤشرات الخلاف من خلال الحملات الإعلامية التي تستهدف البنك المركزي حيث يعتقد أن أطرافا تتبع رئيس الحكومة أو المحسوبين عليه تقف خلفها الأمر الذي دفع البنك المركزي للتعبير عن أسفه لتلك الحملات التي وصفها بالمشبوهة، وقال بأنها تؤثر سلبًا على استقرار سعر الصرف ومنظومة الإصلاحات التي ما تزال في بدايتها.

وتظل حالة التباين والخلاف بين الحكومة وإدارة البنك المركزي في حدودها الطبيعية في ظل أزمة الإيرادات إلا أن بوادر عدم الانسجام بين رئيس الحكومة ورئيس مجلس القيادة الرئاسي تنذر بمشكلة إضافية للسلطة الشرعية.

لاسيما وأنه من الواضح أن رئيس الحكومة بات يتحرك دون تنسيق كامل مع رئيس مجلس القيادة، حيث قام مؤخرا بزيارة للإمارات العربية المتحدة وحظي باستقبال عالي المستوى له دلالات مهمة في هذا السياق. كما أن الكثير من الملفات ما تزال عالقة بين رئيس مجلس القيادة والحكومة، حيث لم يتم المضي قدمًا في الإصلاحات المالية ومنها رفع سعر الدولار الجمركي، وكذلك تعيين وزيرًا للمالية خلفًا لرئيس الحكومة الحالي والذي يفضل الاستمرار في الاحتفاظ بالحقيبة إلى جانب رئاسته للحكومة.

وفي حال استمرت تلك الحالة من الجمود الاقتصادي أو ما يمكن تسميته بـ الفراغ وعدم القدرة على دفع المرتبات وتردي مستوى الخدمات قد نشهد خريفاً عاصفاً في المحافظات اليمنية في الأيام المقبلة.

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

مركـــز الدراســـات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمـــات المجتمع المدني اليمنيـــة التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار, والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف

https://economicmedia.net

اليمن ـ تعز - حي الدحي
٠٠٩٦٧-٤-٢٤٩٣٠٦

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia